International Journal of Accounting and Management Sciences
ISSN: 2832-8175 (Special Issue – Arabic - September 2022)
https://scipubhouse.com/?page_id=1035

Measuring the level of administrative and financial corruption and its impact on economic development: A field study on workers in the public sector in Lebanon

Adnan Yaakoub

https://www.doi.org/10.56830/XQSK4074

Abstract:

The study aims to measure the degree of administrative and financial corruption and its impact on economic development, and it included an independent variable (administrative and financial corruption) and a dependent variable (economic development), where the descriptive analytical approach was adopted. The study sample consisted of 130 employees in 4 ministries in Lebanon (at the level of heads of departments and divisions). randomly selected, The (SPSS) program was used through descriptive statistical methods, frequencies, arithmetic averages, standard deviations, Cronbach Alpha coefficient, Correlation Coefficient, Simple Linear Regression, and(ANOVA) to test the validity of the hypotheses, and the study reached the following results:

1. The total arithmetic mean of the administrative and financial corruption variable reached (3.87), which is a high level of importance.
2. There is a medium inverse correlation between financial and administrative corruption and economic development.
3. There is a statistically significant effect at the level ($\alpha \leq 0.05$) between financial and administrative corruption and economic development.

The most important recommendations: Issuing a law to lift banking secrecy and developing a comprehensive national strategy to combat corruption in various economic and non-economic fields, which would reduce or prevent the spread of administrative and financial corruption.

Key words: Administrative and financial corruption - Economic development - Public sector workers in Lebanon

International Journal of Accounting and Management Sciences
ISSN: 2832-8175 (Special Issue – Arabic - September 2022)
https://scipubhouse.com/?page_id=1035

قياس مستوى الفساد الإداري والمالي وأثره على التنمية الاقتصادية
دراسة ميدانية على العاملين في القطاع العام في لبنان

د.عدنان يعقوب
أستاذ محاضر في الجامعة الاسلامية في لبنان **IUL**
أستاذ محاضر في جامعة المدينة (**City University**)
أستاذ محاضر في الجامعة الامريكية للتكنولوجيا (**AUT**)
منسق مادة الاقتصاد في مديرية الارشاد والتوجيه - وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان
Ayaakoub@MEHE.gov.lb

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس درجة الفساد الإداري والمالي وتأثيره على التنمية الاقتصادية، واشتملت على متغيرمستقل (الفساد الاداري والمالي) ومتغير تابع (التنمية الاقتصادية) حيث اِعتُمِد المنهج الوصفي التحليلي، تكونت عينة الدراسة من ١٣٠موظفاً في ٤ وزارات في لبنان(بمستوى رؤساء دوائر وأقسام) تم اختيارهم بطريقة عشوائية، واسْتُخْدِم برنامج (SPSS) عبر الأساليب الإحصائية الوصفية التكرارات، المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، معامل Cronbach Alpha ومعامل الارتباط Correlation Coefficient والانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression واختبارتحليل التباين (ANOVA) لإختبار صحة الفروض، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١. ان المتوسط الحسابي الكلي لمتغير الفساد الإداري والمالي بلغ (٣.٨٧) اي مستوى قياس مرتفع.
٢. وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة بين الفساد المالي والإداري والتنمية الاقتصادية .
٣. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \geq$ ٠.٠٥) بين الفساد المالي والإداري والتنمية الاقتصادية .

أهم التوصيات: اصدار قانون رفع السرية المصرفية ووضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد في مختلف المجالات الاقتصادية وغيرالاقتصادية والتي من شأنها أن تقلل أو تمنع انتشارالفساد الإداري والمالي.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري والمالي- التنمية الاقتصادية- العاملين في القطاع العام في لبنان

المقدمة

يعد الفساد من المظاهر الخطيرة كونه يمس الدول النامية كما يمس الدول المتطورة حيث أن آثاره تتجاوز الحدود المالية و المادية لتمتد الى القيم و الأخلاق و السلوك الإنساني السائد في الدول و هو بذلك عدو لكل ما من شأنه أن يحقق التنمية المستدامة للدول و يوفر الرخاء و الرفاهية لها.

إن موضوع الفساد الاداري والمالي في لبنان قديم منذ العهود والحكومات السابقة، فهو بدأ مع حكومة الاستقلال الأولى التي ورثت عن الانتداب ادارة ضعيفة افتقدت الى الخبرة والثقافة الادارية والمالية، وما ان تخلصت من سلطة المفوض السامي الفرنسي حتى عادت وخضعت لنفوذ الزعماء السياسيين ومصالحهم الحزبية والطائفية، وكان لتعيين الأنصار والمحاسيب الذين تنقصهم الخبرة والكفاءة في ملاكات الدولة أثره في انتشار الرشوة والمحسوبية والفساد.

حيث قامت الدولة اللبنانية من بعد ذلك بعدة محاولات اصلاحية باءت جميعها بالفشل، إلى ان أدى الفساد إلى تدمير القدرة المالية والادارية وشلل وعجز الدولة على بناء الاقتصاد وعن مواجهة تحديات اعادة النهوض والاعمار الضروري للاستثمار وبناء التنمية الاقتصادية.

بعد عام ١٩٩٠ بدأ الفساد الإداري والمالي بالازدياد وأدى الى استنفاذ الطاقات المالية والبشرية والعلمية لدوائر الدولة وتحويل هذه الجهود إلى صراعات عبثية لا هدف منها، ولم تنجح الدولة اللبنانية

في السيطرة عليه، وتحول إلى فساد ورشاوى داخلية وخاصة بعد انهيار سعر صرف العملة الوطنية الليرة مقابل الدولار وانخفاض القدرة الشرائية للشعب اللبناني في التسعينيات.

وساعد غياب الرقابة والمحاسبة وعدم المتابعة في تشجع المفسدين، حتى استشرى الفساد في أغلب مفاصل الدولة اللبنانية، حيث صنفته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي العام ٢٠٢٠ في المرتبة ١٤٩ عربيا وعالميا(مؤشر مدركات الفساد،٢٠٢٠). وقد اشتملت دراستنا على عرض المنهجية والدراسات السابقة والإطار النظري والتطبيقي واخيراً النتائج والتوصيات.

أولاً: مشكلة الدراسة Research Problem

يعد الفساد الإداري إحدى القضايا الشائكة في أي مجتمع من المجتمعات، حيث تؤثر هذه المشكلة في حدوث الكثير من الآثار السلبية كالبطالة في المجتمعات، وزيادة عمليات التضخم والاحتكار وزيادة مستويات الفقر في المجتمعات، لذلك تسعى الحكومات إلي مكافحة الفساد باستخدام العديد من الأساليب عن طريق الرقابة على الأجهزة الحكومية والعاملين وعلى تدعيم مبادئ الشفافية في الإدارة والقضاء على المحسوبية، من هنا يمكن توضيح الدراسة بالاجابة عن التساؤلات الآتية:

أ- ما هو مستوى الفساد المالي والاداري التي وصلت له الادارات العامة في لبنان ؟

ب- هل هناك تأثير سلبي للفساد الاداري والمالي على التنمية الاقتصادية في لبنان ؟

ج- هل هناك اجراءات جدية من قبل الحكومات في لبنان لمكافحة الفساد الاداري والمالي ؟

وهذه التساؤلات تعبر بمجملها عن المشكلة البحثية التي يحاول البحث كشفها وصولا إلى مقترحات قد تخفف منها أو تعمل على تجاوزها .

ثانيًا: أهمية الدراسةResearch Importance

تبرز أهمية الدراسة الحالية من ناحيتين هما

أ- الأهمية العلمية :

يحتل البحث اهمية كبيرة في المرحلة الحالية التي يمر بها لبنان بسبب تفشي هذا الداء في مختلف مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الآثار السلبية الكبيرة المترتبة على انتشاره في المجتمع ودوره في خلق مفاهيم ومعايير خاطئة .

ب- الأهمية التطبيقية:

الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة، من خلال اتخاذ قرارات حكيمة ومناسبة لمعالجة ظاهرة الفساد الذي يشكل أحد الآفات التي تواجهها اقتصاديات الدول والتي تؤدي إلى نتائج خطيرة ، من هنا تم صياغة نموذج افتراضي يوضح العلاقة بين قياس حجم ظاهرة الفساد المالي الإداري وأثرها على التنمية الاقتصادية، ووضع الحلول المناسبة للقضاء على ظاهرة الفساد والنهوض في الواقع الاقتصادي اللبناني.

ثالثًا: أهداف الدراسةResearch Objectives

أ- الهدف الرئيسي للدراسة: قياس مستوى درجة الفساد الاداري والمالي و اختبار علاقة التأثير بين الفساد الإداري والمالي والتنمية الاقتصادية .

ب- الأهداف الفرعية

١. التعرف إلى مفهوم الفساد الإداري والمالي، أسبابه وأشكاله ونتائجه على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٢. التوصل إلى نتائج الارتباط والأثر بين بين الفساد المالي والإداري والتنمية الاقتصادية .

٣. وضع السبل الكفيلة لمكافحة الفساد الاداري والمالي في لبنان.

رابعاً: فرضيات الدراسة Research Hypothesis

انطلاقاً من مشكلة ونتائج الدراسة الاستطلاعية صيغت فرضيات الارتباط والأثر الآتية :

١- يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \geq$ ٠.٠٥) بين الفساد المالي والإداري والتنمية الاقتصادية .

٢- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \geq$ ٠.٠٥) بين الفساد المالي والإداري والتنمية الاقتصادية

خامساً: حدود الدراسة Research Limitations

١- **الحدود الموضوعية** : اقتصرت هذه الدراسة على تحديد مفهوم الفساد الإداري والمالي أسبابه وابعاده وأثره على التنمية الإقتصادية.
٢- **الحدود الزمانية** : جرى تنفيذ هذه الدراسة في شهر ايلول من العام ٢٠٢١.
٣- **الحدود المكانية**: ٤ وزارات في القطاع العام في لبنان (التربية والمالية والاقتصاد والاشغال)
٤- **الحدود البشرية :**العاملين في المستويات الإدارية الوسطى (الأقسام، الإدارات).

سادساً: نموذج الدراسة

بناء على أهداف الدراسة وعلى ضوء فرضياتها فإن نموذج الدراسة، اشتمل على متغير مستقل (الفساد الاداري والمالي) ومتغير تابع (التنمية الاقتصادية)، يوضح الشكل (١)العلاقة بينها .

شكل(١) يوضح نموذج متغيرات الدراسة

سابعاً: الدراسات السابقة Literature Review

لم نجد سوى القليل من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، وفيما يلي عرض موجز لما تسنى الحصول عليه من تلك الدراسات والتي قاربت موضوع الدراسة من زوايا مختلفة، وقد عرضت وفقًا للترتيب الزمني من الأحدث إلى الأقدم، كما يلي:

١- **دراسة (نتوش، ٢٠١٩) بعنوان " تأثير الفساد الإداري في عملية تقييم أداء العاملين"** هدفت الى التشخيص الدقيق لظاهرة الفساد الإداري وتأثيره في تقييم أداء العاملين لأداء عينة من العاملين في جامعة البصرة, ولتحقيق الهدف أجرت الباحثة بحثاً استطلاعياً لأراء عينة من العاملين في جامعة البصرة وتكونت عينة الدراسة من(٦٠) موظفاً وكان عدد الاستمارات الصالحة(٥٠) وعدد الاستمارات غير الصالحة(١٠) وتضمنت عملية تحميل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الاحصائي(SPSS) لتحليل البيانات واستخدام الأساليب الاحصائية الوصفية لمعرفة تصورات افراد العينة للفساد الاداري وتأثيره في تقييم أداء العاملين وكشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص بوجود أثر بين للفساد الاداري واداء العاملين، ثم خلصت الى عدة استنتاجات أهمها ضرورة تقليص بعض من التأثيرات السلبية للفساد الإداري في أداء العاملين من خلال فرض عقوبات صارمة على الأنماط المسببة والداعمة لنشر الفساد الإداري.
٢- **دراسة (جويسم،٢٠١٨) بعنوان** " أثر الفساد الاداري والمالي على عملية التنمية الاقتصادية في العراق" هدفت الى اختبار العلاقة بين الفساد الاداري والمالي والتنمية الاقتصادية في العراق. وقد جمعت بيانات البحث باستخدام استمارة الاستبيان التي اعدت لهذا الغرض، وقد تضمنت عينة البحث (١٠٠) منتسب من تدريسين ومسؤولين الشعب والوحدات في المعهد التقني الديوانية. واستخدمت برنامج(Spss.24)

لتحليل البيانات، توصلت الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات كان ابرزها: ضعف الاجهزة الرقابية الادارية والمالية وضعف الممارسات الديمقراطية وغياب الشفافية في نشر المعلومات عن المفسدين في مفاصل الدولة المختلفة وضرورة وضع استراتيجية شاملة لمحاربة او مكافحة الفسادالاداري والمالي في مختلف المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي من شأنها منع انتشار الفساد الاداري والمالي.

٣- **دراسة (المخلافي ،٢٠١٣) بعنوان**" دور الجهاز المركزي اليمني للرقابة والمحاسبة في كشف الفساد المالي والإداري" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور جهاز الرقابة العليا في الجمهورية اليمنية (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في كشف الفساد المالي والإداري، والوقوف على ما إذا كان يتوفر لها المقومات والمتطلبات اللازمة للإسهام بشكلٍ فاعل في هذا الجانب وأبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة :

- تدعيم استقلالية الجهاز من خلال تضمين الدستور المرتقب إصداره نصوصاً خاصة بالجهاز
- تحدد الخطوط العريضة مسؤولياته واختصاصاته وتوضح الضمانات اللازمة لتحقيق استقلاليته من مختلف الجوانب التنظيمية والإدارية والوظيفية والمالية.
- العمل على توفير المتطلبات اللازمة لقيام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بممارسة مهامه بشكلٍ فعال يرقى إلى مستوى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ التزاماته وواجباته القانونية.
- ضرورة تعاون كافة الجهات المعنية بتحقيق المساءلة العامة وفي مقدمتها مجلس النواب وبذلها الجهود اللازمة لدعم وإسناد الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في أداء مهامه وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تعترض نشاطه.

٤- **دراسة (رشيد وآخرون، ٢٠١٢) بعنوان " فاعلية نظام الرقابة المالية واثره على الفساد المالي في العراق، دراسة تطبيقية على جامعة الموصل"**، هدفت إلى إيضاح مفهوم الفساد المالي والوقوف على مسبباته، وتقييم فاعلية نظام الرقابة المالية الداخلية للوحدات والمؤسسات الرسمية في العراق وتحديد جوانب القصور والضعف في إجراءات الرقابة المالية التي يمكن استغلالها لممارسة الفساد وذلك من خلال التطبيق على جامعة الموصل. وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها: أن أسباب الفساد تدور حول محورين رئيسيين يتعلق الأول منهما بالفرد ذاته وتُحركه الظروف والبيئة الخاصة بالفرد، في حين يتعلق الثاني بأسباب خارجة عن إرادة الفرد تُسهل له ممارسة الفساد ومن أهمها ضع الرقابة المالية، وأن الرقابة المالية في جامعة الموصل تفتقر إلى الإجراءات الكاملة التي تحد من الفساد.

٥- **دراسة (خميسي، ٢٠١١) بعنوان " الفساد المالي والإداري في الجزائر اسبابه واستراتيجيات مكافحته"** هدفت الدراسة الى تشخيص واقع الفساد الاداري والمالي في الجزائر فضلا عن تشخيص الأسباب التي ولدت هذه الظاهرة ووصف آثارها على الاقتصاد الجزائري ومن ثم وضع الحلول والمعالجات لها، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات ومنها تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة وكذلك تحقيق العدل في توزيع الثروات والدخول واقتلاع الحرمان من جذوره باعتباره المورد الأساسي للفساد ومنها أيضا ضرورة الاستفادة من خبرات المؤسسات الدولية في مجال مكافحة الفساد وكذلك تبني مفهوم الحوكمة باعتباره شرطا أساسيا للتنمية.

٦-**دراسة (عبد الله، ٢٠١٠) بعنوان " الفساد الإداري والمالي الإشكالية وطرق معالجته"**، اذ هدفت الدراسة إلى إعداد الوسائل والطرائق اللازمة لتشخيص الظاهرة في العراق والحد منها عن طريق تشريع القوانين (الأخلاقية و الرقابية والعقابية) ومن ثم معالجتها في المواكبة الفعلية مع تطورات الأجهزة الرقابية، وقد توصل الباحث إلى بعض الاستنتاجات أهمها أن عدم المحاسبة الجدية لبعض المسؤولين والمديرين والموظفين يؤدي إلى عدم انضباط وخوف الموظفين من عمل المخالفات

وبشكل كبير وتدخل الوزراء وكذلك بعض الكتل في مجلس النواب في شؤون الموظفين ومحاولة بعضهم الآخر التستر على المخالفات وحماية المخالفين في وزارتهم وبعض الوزراء يقوم بطلب من دوائر وزارته عدم التعاون مع دائرة المفتش العام، كما أن ضعف العقوبة الادارية والقضائية للموظف جعلته عرضة لعدم الاهتمام والخوف من الضوابط والشروط المخالفين والمتلاعبين

٧ -دراسة (الطراونة، ٢٠٠٨) **بعنوان " أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الادارية في الوزارات الاردنية "** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الادارية في الوزارات الاردنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من ٦٦١ موظفاً من العاملين في ٦ وزارات تم اختيارها بطريقة عشوائية وبلغ مجموع العاملين في مراكز الوزارات ١٦٥٣ موظفا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن تصورات أفراد عينة الدراسة لكل من درجة تطبيق الشفافية ومستوى المساءلة الادارية في الوزارات ل ١٧٣ مبحوثة كانت متوسطة، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة تطبيق الشفافية بمجالاتها المختلفة مجتمعة ومنفردة على مستوى المساءلة الادارية في الوزارات المبحوثة، حيث أن شفافية القرارات هي أكثر مجالات الشفافية تأثيراً في مستوى المساءلة الادارية في الوزارات المبحوثة، في حين أن شفافية التشريعات أقل تلك المجالات تأثيراً.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة التي ركزت على التشخيص الدقيق لظاهرة الفساد الإداري وتأثيره في تقييم أداء العاملين و التعرف على دورأجهزة الرقابة والمحاسبة في كشف الفساد المالي والإداري أو إيضاح مفهوم الفساد المالي والوقوف على مسبباته أو تشخيص واقعه أو تشخيص أسبابه ووصف اثاره على الاقتصاد أو إعداد الوسائل والطرائق اللازمة للحد من ظاهرة الفساد عن طريق تشريع القوانين والأجهزة الرقابية أو أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات، لكننا لم نعثر على دراسة متكاملة تقيس مستوى حجم الفساد الإداري والمالي وأثره في التنمية الاقتصادية. من هنا اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من ناحية البيئة التي طبقت فيها وهي القطاع العام في لبنان، لذلك يمكن القول إن الدراسة الحالية قد تضيف جديداً إلى الدراسات السابقة.

ثامناً: منهج الدراسة Research Method

اعتمدنا في إجراء هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات حول الفساد الأداري والمالي والتنمية الإقتصادية. وقد صُمِّمت الاستبانة بشكل مبدئي من خلال الاطلاع على العديد من البحوث السابقة، دراسة (السبيعي، ٢٠١٠)، دراسة (عبد الله،٢٠١٠)، دراسة (الغانمي والخزرجي، ٢٠٠٨) دراسة (خميسي، ٢٠١١). وتم تطويرها بما ينسجم مع متغيرات الدراسة الحالية، وقد رُوعي في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات، وسهولة الإجابة عليها وقد اشتملت على ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.
- القسم الثاني: يتكون من(١٥) فقرة، تقيس الفساد الإداري والمالي.
- القسم الثالث: يتكون من (٧) فقرات تقيس التنمية الاقتصادية.

وقد تألف مجتمع الدراسة من العاملين في القطاع العام في لبنان، ونظراً لكبر حجم المجتمع الأصلي وصعوبة القيام بالدراسة عن جميع أفراده، تم اختيار عينة العشوائية من أربع وزارات (التربية والمالية والاقتصاد والاشغال) ثم وزعت الإستبانة الالكترونية المصممة للدراسة على جميع أفراد العينة البالغ عددهم ١٣٠موظفاً(رئيس دائرة او قسم)، إستُرِد منها ١٢٦ استبانة بنسبة بلغت ٩٦.٩٢ % من مجتمع الدراسة. واعتُمِد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل نتائج الإستبانة وقد اسْتُخْدِمتِ الأساليب الإحصائية الآتية:

- الإحصاءات الوصفية التكرارات والمتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية بالإضافة إلى معامل Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.

- حساب قيمة معامل الارتباط Correlation Coefficient والارتباط الخطي البسيط Simple Linear Regression وتحليل التباين (ANOVA)لإختبار صحة فروض الدراسة.

كما تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان عبر خيارات (موافق تماماً موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا) واحتساب المتوسط الحسابي المرجح (الفرا،٢٠٠٩، ص٧) وبناء عليه يكون مستوى التصورات المرجحة للمتوسط الحسابي كما في الجدول (١):

جدول (١) : مستوى التصورات المرجحة للمتوسط الحسابي

منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
1- 1.79	1.80- 2.59	2.60 -3.39	3.40 – 4.19	4.20- 5

تاسعاً: الإطار النظري

أ- مفهوم الفساد

١- **الفساد في اللغة:** يشير الى التلف وخروج الشيء عن الاعتدال ونقيضه الإصلاح وفي معجم اللغة هو(قسد) وضده (صلح) والفساد يعني لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي أبطل واضمحل.(ابن منظور، ١٩٩٤، ٣٥٥)، أما الفساد في اللغة الانكليزية فان لفظ فساد (Corruption) يأتي من الفعل اللاتيني (Rumpere) وهو ما يعني إن شيئا قد كسر، وهذا الشيء قد يكون مدونة سلوك أخلاقية أو اجتماعية، وليتم كسر هذه القاعدة فإنها يجب إن تكون دقيقة وشفافة (تانزي،١٩٩٠، ص ٢) وورد في القرآن الكريم التشديد في تحريم الفساد، فى قوله تعالى " ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" سورة الروم الآية ٤١ .

٢- **الفساد اصطلاحاً:** يعرف على أنه " استغلال موظفي الدولة لمواقع عملهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع ومآرب شخصية يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة، وهو كذلك (الخروج عن النظام والقانون أو استغلال غيابهما وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمدة من قبل السلطة السياسية و غيرها من المؤسسات الشرعية وذلك بغية تحقيق منفعة شخصية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو للجماعة" (كلاب، وآخرون،٢٠٠٩، ص٣).

أما أكثر التعاريف شيوعا و استعمالا و أنها أكثر تداولا خاصة تلك الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية وهذا لا ينفي أهمية غيرها .

٣- **تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية**: الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين، أو السياسيين مستبعدة رشاوى القطاع الخاص.

٤- **تعريف المنظمة الدولية للشفافية**: أنه إساءة استعمال السلطة التي اؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية(سفيان،٢٠١٢، ص٤).

٥- **تعريف صندوق النقد الدولي** FMI : أنه علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى تحصيل الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد

يتضح من مجمل هذه التعريفات على اختلافها، أن الفساد ظاهرة تقوم على أساس من تحويل الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص، حيث يتم تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفق الصالح العام.

ب- مفهوم الفساد الإداري والمالي :

١- الفساد الإداري :

يعرف الفساد الإداري بأنه انحراف أو خلل في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها السليم من خلال استخدام الموظف صلاحياته المهنية لتحقيق مصلحة خاصة أو لتحقيق مكسب مالي كما يمكن القول

أن الفساد الإداري يسبق الفساد المالي وهو يمثل نتيجة حتمية له، الفساد الإداري يعني سوء استخدام المنصب لغايات ومآرب شخصية (سليمان، عطوان،٢٠١٢، ص٧).

٢ ـ الفساد المالي:

الفساد المالي في الاصطلاح هو سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة، أو تبادل الأموال من أجل خدمة أو تأثير معين، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، والفساد المالي كذلك هو سلوك سيء ومنحرف يترتب عليه خسائر مادية كبيرة للمواطنين والمؤسسات الاجتماعية ويؤثر على التنمية ومن ثم على الدولة بأكملها، مما يحملها من أعباء قد تكون في غنى عنها كالديون مثلا، وقد تتدهور سياسة الدولة إن استشرى الفساد ولم تتحكم في المال العام (المحمدي،٢٠٠٨، ص ١٤).

تمثل ظاهرة الفساد المالي أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الدول وخاصة النامية منها، حيث تُصيب اقتصاديات تلك الدول، وتتسبب في تعطيل عمليات التنمية في القطاعات المختلفة وتعمل على تدهور الاقتصاد والقدرة المالية للدولة، ومن ثمّ تصبح الدولة عاجزة عن مواجهة تحديات الإعمار وتأسيس البنية التحتية اللازمة لنموها، وتحقيق طموحات ورفاهية أفرادها.

ج-أسباب ظهور الفساد المالي والإداري

يمكن القول بأن الفساد المالي والإداري هو وصف لحالة مرضية تصيب المنظومات الاجتماعية ولها علاقة بالاختلالات الإدارية الناجمة عن العلاقة غير المتوازنة بين السلطة السياسية(إذا هي تجاوزت دورها القانوني) والجهاز التنفيذي الحكومي بما يخرجه عن مساره الصحيح بخضوعه لإرادة القوى السياسية النافذة، لذلك نجد هذه القوى تجعل الولاء لها أساسا الشغل الوظائف المتقدمة دون التفات أو اعتبار للشروط الموضوعية وتكافؤ الفرص والنزاهة، هناك العديد من الأسباب المختلفة التي أدت إلى ظهور الفساد المالي والإداري ، وقد حددها البنك الدولي World Bank وفقاً للآتي:

١. تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.
٢. وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
٣. حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
٤. ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
٥. توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

د- أشكال الفساد الإداري والمالي

ينقسم الفساد الإداري والمالي إلى عدة أشكال وهي: الفساد من حيث الحجم(الفساد الصغير والكبير) والفساد من حيث الانتشار(الفساد الدولي والمحلي) والفساد من حيث نوع القطاع(فساد القطاع العام والخاص)، ويمكن حصر أشكال الفساد في الدول النامية بصفة عامة، فيما يلي:(عبد الفضيل، ٢٠٠٤، ص ٣٦)

١. **الرشوة :** هي اتفاق بين شخصين يعرض احدهما على الاخر فائدة ما فيقبلها لأداء عمل او حصول الشخص على منفعة لتنفيذ الاعمال خلاف التشريع (معابرة ،٢٠١١، ١٩٠)
٢. **الاختلاس**: وهو اختلاس الموارد العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعادة يتم من قبل الأشخاص المتنفذين المحميين من قبل السلطات العليا . إن انتشار هذا النوع من الفساد في المستويات العليا قد يؤدي الى انتقاله لمختلف المستويات الادارية لان الادارة هي سلوك وهذا يعني ان الادنى يقلد الاعلى عندما يكون هناك ضعف في الرادع الديني او الاخلاقي او القانوني.
٣. **سوء استغلال المنصب العام** : أن البعض من ذوي النفوس الضعيفة يستغل موقعه لتحقيق مآرب خاصة له او لاحد افراد عائلته على حساب المصلحة العامة أو الوطنية.
٤. **الاعتداء على المال العام**: ويتم من خلال الحصول على إعفاءات ضريبية أو جمركية أو الحصول على تراخيص لأشخاص او شركات لممارسة عمل معين بدون وجه قانوني.

٥. **غياب النزاهة والشفافية في المناقصات الحكومية** : ويتمثل ذلك في احالة مقاولات أو عطاءات حكومية بطرق غير شرعية شركات او اشخاص تربطهم علاقة مصلحة بمسؤولين في المستويات العليا او مثلا منح عقود أو عطاءات لأشخاص محددين دون الاعلان عن وجود مثل تلك العطاءات .

٦. **مخالفة قانون مجلس الخدمة المدنية** : وذلك من خلال تعين اشخاص معينين في الوظائف بدون وجود حاجة حقيقية أو التعين في مناصب دون التزام المؤهلات الواجب توفرها في المتقدم اي تعيين أشخاص غير مؤهلين في مواقع غير مناسبة لهم .

٧. **تهريب الأموال**: أي قيام بعض المسؤولين بتهريب الأموال العامة التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني الى مصارف او استثمارات أخرى خارج الدولة، كذلك القيام بتهريب الثروات الوطنية الأخرى خارج الحدود.

٨. **صفقات وتعهدات وهمية :** وهي الترقيات المخالفة للقانون والرواتب التي تدفع لأشخاص وهميين وعليه، يمكننا القول إنّ الفساد قد استشرى في لبنان واتسعت مجالاته وأصبح يهدّد بنية «المجتمع» اللبناني. فهذه الظاهرة تجتاح لبنان وتتسارع وتنمو بخطوات سريعة، بحيث أصبحت تمثل ناقوس الخطر أمام التنمية.

هـ- مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية، حيث عرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. على العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، فضلاعن العديد من التغيرات في كل من هيكل ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي (عجمية، ٢٠٠٨، ص ٨١) ووفقاً لهذا فإن يمكن تلخيص عوامل التنمية(الظفيري، الرفاعي،١٩٩٩، ٢٥٧) وفقا للآتي:

١. الشمولية: التنمية تغير شامل ينطوي على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية .

٢. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل .

٣. إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، أي التخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة .

٤. تحسين في نوعية السِّلع والخدمات المقدمة للأفراد .

٥. تغير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية .

و- اثر الفساد على التنمية الاقتصادية في لبنان

يعيش لبنان واقعاً شبيه باغلب الدول النامية ويعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بالعمالة والتوظيف والتدهور السريع في الطاقات الإنتاجية والأجهزة الإدارية والعجز عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وعدم العدالة في توزيع الدخل واتساع الهوة بين الأغنياءِ والفقراءِ وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، وكل هذه العوامل تعد أرضاً خِصبة لظهور وانتشار بل استمرار حالات التسيب والفسادالاداري والمالي ، والذي يمكن تبرير وجوده وتفشيه لما يعانيه المجتمع من مشاكل اقتصادية واجتماعية، ومن هنا لا بد من الأخذ بأسباب التنمية والتطوير للقضاء على مسببات الفساد والتسيب المتفشية في المجتمع.

وانطلاقا من مشاريع الإصلاح في لبنان التي واجهت انتكاسات عديدة حيث غابت عنها المبادرات السياسية الحقيقية خاصة بعد إقرار وثيقة الوفاق الوطني (الطائف، ١٩٨٩)، والتي هدفت لوضع حدّ لخمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية في لبنان وبقي الإصلاح مكبّلاً بقيود

تفرض نفسها على صانعي القرار وعلى العملية السياسية. من هنا سوف نستعرض آثار الفساد الاداري والمالي على المتغيرات الاساسية وهي: الايرادات والنفقات العامة، سعر صرف العملات الاجنبية, القطاع الضريبي مستوى الفقر وتوزيع الدخل.

١- **أثر الفساد على الإيرادات العامة:** خسرت الحكومة اللبنانية مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة حيث كان يتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلون جزءّ من الدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية كذلك أهدرت الحكومات كثيرا من مواردها عندما كان يتم تقديم الدعم الى فئات غير مستحقة أو حصول البعض عليه بالرشوة او النفوذ او اي وسيلة اخرى غير مشروعة، وبالتأكيد ان تراجع موارد الدولة له آثار كبيرة على تنفيذ المشاريع المختلفة.

٢- **أثر الفساد على النفقات العامة**: يعني انخفاض نسب أو مقادير المنافع التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع اللبناني والناتجة عن سوء تخصيص او توجيه الموارد الاقتصادية، اي وجهت الى مجالات أقل أهمية وتم إهمال القطاعات الاقتصادية الناشطة في المجتمع، كما أن مستويات جودة مشاريع البنى التحتية المنفذة والمناقصات كانت منخفضة.

٣- **أثر الفساد على الإيرادات الضريبية** : تعتبر الضرائب من المصادر الاساسية لتمويل عمليات التنمية من جانب وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في تحمل الأعباء, ولكن ارتفاع الفساد الاداري والمالي في القطاع الضريبي دفع الكثير من الفاسدين الى تقديم التصريح الضريبي غير الصحيح أي أقل من الواقع الفعلي والذي ترتب عليه تحمل مثل هؤلاء ضريبة اقل بينما يدفع الذين يقدمون تصريح ضريبي صحيح مبالغ أكبر وهذا أدى الى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية. وبالتالي فإن شيوع الفساد الاداري في المجال الضريبي أدى الى تقليل حجم الايرادات العامة والذي بدوره أنعكس على حجم الانفاق العام، وهذا يعني أن السياسة الاقتصادية في لبنان عجزت عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤- **أثر الفساد الإداري على سعر صرف العملة الأجنبية :** حددت الحكومة اللبنانية سعر صرف عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وعمل المصرف المركزي اللبناني على استقرار وثبات سعر الصرف لكي تتمكن الحكومة من انجاز الاصلاحات الاقتصادية، ولكن انتشار حالة الفساد والمضاربة في مثل هذه الأسواق أدى الى وجود سعرين: الاول رسمي أي سعر الصرف محدد من الدولة والثاني غير رسمي تكون فيه أسعار الصرف اعلى من السعر الرسمي، ويمتاز هذا السوق بالحركة والنشاط في عمليات بيع وشراء العملات ولكن ما يؤسف له أن هذا النقد قد وجه نشاطات محظورة والإعمال المضاربة والتهريب، وهذا أدى الى زيادة العجز في موازنة الدولة وميزان المدفوعات ولجوئها الى الاقتراض من مصادر اجنبية.

وعليه، يمكننا القول إنّ الفساد قد استشرى في لبنان واتسعت مجالاته وأصبح يهدّد بنية «المجتمع» اللبناني. فهذه الظاهرة اجتاحت لبنان وتسارعت بخطوات سريعة، بحيث أصبحت تمثل ناقوس الخطر كما وانها تهدد وتعيق عملية التنمية الاقتصادية.

عاشراً: الدراسة الميدانية Field Study

أ- اختبار(الصدق والثبات) لأداة الدراسة:

جرى التأكد من صدق المقياس وثباته من خلال عرضه على مجموعة من الخبراء, وبناءً عليه عُدِّلتْ بعض البنود، وأُخْضِعت (الاستبانة) لتحليل "ألفا كرونباخ" الذي يقيس ثبات المقياس وصدق الاتساق الداخلي للبنود، وكانت قيم معامل ألفا التي حُسِبتْ على أساس الاستبيانات، الجدول (٢):

جدول (٢): معامل الثبات والصدق ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

	عدد الفقرات	الثبات	الصدق
١- الفسادالاداري والمالي	**15**	**0.613**	**0.782**
٢- التنمية الاقتصادية	**8**	**0.691**	**0.831**
مجموع فقرات الاستبانة	**23**	**0.718**	**0.847**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا(α) كان(٠.٦١٣) لفقرات الفساد الاداري والمالي و(٠.٦٩١) لفقرات التنمية الاقتصادية و(٠.٧١٨) على مجموع الفقرات، وتراوحت معاملات الصدق بين (٠.٧٨٢) إلى (٠.٨٣٧) وهذا يدل على توفر درجة مقبولة من الثبات والصدق الداخلي مع القدرة على تحقيق أغراض الدراسة، حيث أن الحصول على(Alpha ≥ ٠.٦٠) يعد من الناحية التطبيقية للعلوم الإدارية والإنسانية بشكل عام أمراً مقبولاً وفقاً(Sekaran,٢٠٠٩: ٩١).

ب-نتائج التحليل الوصفي :

يبين الجدول (٣) تحليل خصائص عينة الدراسة حسب:

١- **النوع:** (٥٢.٤%) ذكور و(٤٧.٦ %) إناث.

٢- **المؤهل العلمي**: النسبة الاعلى (١١.١%) من حملة الدكتوراه بالمقابل (٤٧.٦%) من حملة الماجستير و(٤١.٣%) من حملة البكالوريوس.

جدول (٣) : النوع والمؤهل العلمي والعمر وسنوات الخبرة لعينة الدراسة

النوع	العدد	النسبة	المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ذكر	66	%52.4	بكالوريوس	52	41.3%
انثى	60	47.6%	ماجستير	60	47.6%
المجموع	126	100%	دكتوراه	14	11.1%
سنوات الخبرة	العدد	النسبة	المجموع	126	100%
أقل من ١٠ سنوات	29	23.1 %	العمر	العدد	النسبة
بين ٢٠- ١١ سنة	59	46.8 %	٣٠ سنة وما دون	4	3.2%
بين ٣٠ - ٢١ سنة	25	19.8 %	بين ٤٠- ٣١ سنة	33	26.2 %
٣١ سنة وما فوق	13	10.3 %	بين ٥٠ -٤١ سنة	51	%40.5
المجموع	126	100%	أكثر من ٥٠ سنة	38	%30.2
			المجموع	126	100%

٣- **سنوات الخبرة الوظيفية** : نلاحظ أن ما نسبته (٢٣.١%) من أفراد العينة هم ممن لديهم خبرة أقل من ١٠ سنوات، بالمقابل (٤٦.٨ %) من ذوي الخبرة بين ١١- ٢٠ سنة، و(١٩.٨ %) تتراوح خبرتهم بين ٢١ - ٣٠ سنة و(١٠.٣ %) خبرتهم أكثر من ٣١ سنة.

وهو ما يمكن تفسيره بأن العاملين في الوزارات موزعين على خبرات متوسطة وطويلة في مجال عملهم حيث يضمن الإستقرار والانتاجية وأن العينة تتضمن الكوادرمن ذوي الكفاءات والخبرات العالية.

٤- **العمر**: النسبة الاعلى(٤٠.٥%) أعمارهم بين ٤١ -٥٠ سنة بالمقابل (٣٠.٢%) أعمارهم أكثر من ٥٠ سنة و(٢٦.٢ %) أعمارهم بين بين ٣١- ٤٠ سنة، و(٣.٢%) أعمارهم أقل من ٣٠ سنة. وترتفع النسب الاعلى للاعمار كونهم يمثلون خبرات متراكمة، رؤساء أقسام في مناصب إدارية في الوزارة المعنية.

International Journal of Accounting and Management Sciences
ISSN: 2832-8175 (Special Issue – Arabic - September 2022)
https://scipubhouse.com/?page_id=1035

جدول(٤): التوزيع التكراري والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الفساد الإداري والمالي

فقرات الفساد الإداري والمالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
١. إن الفساد الإداري والمالي موجود بمستوى عالي	4.56	٠.626	1	مرتفعة جداً
٢. إن إهمال الرقابة المالية أحد اسباب تفشي الفساد الاداري والمالي	4.42	٠.794	5	مرتفعة جداً
٣. إن تفعيل الاجهزة الرقابية والقضائية يؤدي الى الحد من الفساد الاداري والمالي	4.52	٠.909	2	مرتفعة جداً
٤. أن سبب الفساد الاداري والمالي حسب اعتقادك هو العجز القوي في الاستثمار وانخفاض دخل الموظفين	3.09	0 .242	15	متوسطة
٥. هل تعتقد ان هناك ضعف في الصلاحيات المعطاة للاجهزة الرقابية	4.06	٠.935	8	مرتفعة
٦. هل تعتقد ان هناك قوانين وأنظمة رادعة للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي	3.26	1.273	14	متوسطة
٧. ان الفساد الاداري والمالي موجود فقط في يد من يملك السلطة الادارية	2.31	1.070	12	منخفضة
٨. ان ضعف المحاسبة القانونية للمفسدين ادى الى ازدياد الفساد الإداري والمالي	4.44	٠.743	4	مرتفعة جداً
٩. ان الفساد الاداري والمالي هو نتيجة الإنفاق على مجالات غير مهمة وغير منتجة	3.91	0.095	9	مرتفعة
١٠. من أسباب الفساد الإداري والمالي عدم كفاية او مهنية العاملين في الاجهزة والهيئات الرقابية	3.61	0.199	10	مرتفعة
١١. من أسباب الفساد الاداري والمالي غياب الالتزام الأخلاقي والديني للمفسدين	4.25	٠.747	6	مرتفعة جداً
١٢. من أسباب الفساد الاداري والمالي اتساع الصلاحيات لبعض الموظفين وعدم متابعتهم	4.24	٠.723	7	مرتفعة جداً
١٣. عدم توفر العدد الكافي من القضاة المتخصصين في البت في قضايا النزاهة الفساد الإداري والمالي	3.59	٠.187	11	مرتفعة
١٤. عدم المتابعة الجادة للمفسدين بسبب ضعف نشاط المؤسسات الإعلامية وهيئات المجتمع المدني	3.28	٠.165	13	متوسطة
١٥. إن المحاصصة المذهبية والطائفية كان لها دور أساسي في التشجيع على الفساد في لبنان	4.47	٠.745	3	مرتفعة جداً
المتوسط الكلي لفقرات الفساد الإداري والمالي	**3.87**	**0.390**	-	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

كما يظهر من خلال الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرة والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث اتجاه متغير الفساد الاداري والمالي: أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين(٣.٠٩- ٤.٥٦) حيث احتلت الفقرة(١) التي تنص على " أن الفساد الإداري والمالي موجود بمستوى عالي" المرتبة الاولى بمتوسط (٤.٥٦) وانحراف معياري (٠.٦٢٦) وهو مستوى أهمية مرتفعة جداً، وأن أقل متوسط حسابي للفقرة (٤) التي تنص على " أن سبب الفساد الاداري والمالي حسب اعتقادك هو العجز القوي في الاستثمار وانخفاض دخل الموظفين" بمتوسط حسابي(٣.٠٩) وانحراف معياري(٠.٢٤٢) بمستوى أهمية متوسط، أما المتوسط الحسابي الكلي لمتغير الفساد الإداري والمالي فبلغ (٣.٨٧) بانحراف معياري (٠.٣٩٠) هو مستوى أهمية مرتفع ، وهذا يعني أن الفساد الاداري والمالي موجود بدرجة مرتفعة من وجهة نظر العاملين في القطاع العام .

International Journal of Accounting and Management Sciences
ISSN: 2832-8175 (Special Issue – Arabic - September 2022)
https://scipubhouse.com/?page_id=1035

جدول(٥): التوزيع التكراري والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنمية الإقتصادية

فقرات التنمية الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
١٦. هل تعتقد أن الفساد ساهم في تدني كفاءة الاستثمارات العامة واضعف مستوى الجودة للبنى التحتية في لبنان	4.41	٠.596	5	مرتفعة جداً
١٧. هل تعتقد بأن آثار الفساد على الاقتصاد يؤدي الى حدوث خلل في توزيع الدخل الوطني	4.42	٠.674	4	مرتفعة جداً
١٨. هل تؤيد بأن ظاهرة الفساد وخاصة في مجال المضاربة والاحتكارات قد أضعف الاقتصاد اللبناني	4.33	٠.758	6	مرتفعة جداً
١٩. هل تعتقد أن الفساد المالي والإداري قد ساهم بشكل فعال في عرقلة التنمية الاقتصادية في لبنان	4.43	٠.586	3	مرتفعة جداً
٢٠. هل تعتقد أن تبسيط إجراءات المعاملات الحكومية قد يساهم في منع الفساد الاداري والمالي في الإدارات والمؤسسات العامة	3.92	٠.877	7	مرتفعة
٢١. أن الفساد الناتج عن التهرب الضريبي قد ساهم بشكل كبير في زيادة عجز الموازنة العامة	4.50	٠.517	1	مرتفعة جداً
٢٢. إن عملية مكافحة الفساد لكي تكون ذات جدوى يجب أن تبدأ من المستويات العليا الى الدنيا	4.45	٠.934	2	مرتفعة جداً
٢٣. هل نجحت الحكومة اللبنانية بمكافحة الفساد في الإدارات والقطاعات (خاصة)الاقتصادية	1.95	0.397	8	منخفضة
المتوسط الكلي لفقرات التنمية الاقتصادية	**4.05**	**0.387**	-	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرة والأهمية النسبية الإجابات عينة البحث اتجاه متغير التنمية الاقتصادية أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (١.٩٥- ٤.٥٠) حيث احتلت الفقرة(٢١) التي تنص على " أن الفساد الناتج عن التهرب الضريبي قد ساهم بشكل كبير في زيادة عجز الموازنة العامة" بمتوسط (٤.٥٠) وانحراف معياري (٠.٥١٧) وهو مستوى أهمية مرتفع جداً. وأن أقل متوسط حسابي للفقرة (٢٣) التي تنص على "هل نجحت الحكومة اللبنانية بمكافحاة الفساد في الادارات والقطاعات (خاصة)الاقتصادية" بمتوسط (١.٩٥) وانحراف معياري (٠.٣٩٧) بمستوى أهمية منخفضة ، كما يلاحظ أن الفقرة رقم(١٩) التي تنص على "هل تعتقد ان الفساد المالي والاداري قد ساهم بشكل فعال في عرقلة التنمية الاقتصادية في لبنان "حصلت على وسط حسابي فقد بلغ (٤.٤٣) وبانحراف معياري(٠.٥٨٦) وهذا يبين تناسق وتناغم إجابات عينة البحث اتجاه هذه الفقرة، وضمن مستوى اجابة مرتفعة جداً.

أما المتوسط الحسابي الكلي لمتغير التنمية الإقتصادية فبلغ (٤.٠٥) بانحراف معياري (٠.٣٨٧) هو مستوى أهمية مرتفع.

ج- إختبار فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية لغرض إختبار فرضياتها على (معامل الارتباط.Correlation Coefficient) الذي أستخدم لغرض معرفة قوة علاقات الارتباط الموجودة ما بين متغيرات الدراسة، وتحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression وتحليل التباين (ANOVA) لقياس التأثير الفساد الاداري والمالي على التنمية الاقتصادية.

International Journal of Accounting and Management Sciences
ISSN: 2832-8175 (Special Issue – Arabic - September 2022)
https://scipubhouse.com/?page_id=1035
THE SCIENCE PUBLISHING HOUSE

١- **اختبار فرضية الارتباط**

جدول(٦): معامل الارتباط بين الفساد المالي والإداري والتنمية الاقتصادية

	التنمية الاقتصادية	الفساد الإداري والمالي
معامل الارتباطPearson Correlation	1	-0.412**
Sig. (2-tailed)	-	0.000
N	126	126

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

يظهر الجدول (٦) أن هنالك علاقات ارتباط عكسية بين الفساد المالي والإداري والتنمية الاقتصادية حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٤١٢) متوسطة حسب قاعدة (Dancy،٢٠١٧) قبول فرضية الارتباط (زيادة الفساد الإداري والمالي أدت الى تراجع التنمية الاقتصادية).

2- تحليل علاقات الأثر بين المتغيرات

أظهرت نتائج الجدول (٧و٨) الخاص بتحليل الانحدار الخطي البسيط وأثر الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية حيث كانت القدرة التفسيرية لهذا النموذج ضعيفة وفق المعامل التحديد(R^2 =٠.١٧)

جدول(٧): الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression

المتغير المستقل	F	Sig. مستوى الدلالة	T	Sig. مستوى الدلالة	R^2 معامل التحديد
الفساد الإداري والمالي	25.32	0.00	5.03	0.00	0.170

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

وهذا يعني قدرة المتغير المستقل(الفساد الإداري والمالي) على تفسير (١٧%) فقط من الاختلافات الحاصلة في المتغير التابع (التنمية الإقتصادية) وأن نحو (٨٣%) من المتغيرات لم يتضمنها النموذج الحالي وقد تعود الى متغيرات عشوائية أو الى الخطأ وبالتالي لايمكن السيطرة عليها ولم تدخل ضمن متغيرات الدراسة.

جدول(٨) أثر الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Constant	2.47	0.316		7.81	0.000
الفساد الإداري والمالي	0.40	0.081	0.412	5.03	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

كماأظهر الجدول(٩) من أن النموذج معنوي وفقاً قيمةF المحسوبة والتي بلغت(٢٥.٣٢) عند مستوى معنوية(٠.٠٥). مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين الفساد المالي والإداري والتنمية الاقتصادية عند عند مستوى($\alpha \geq$ ٠.٠٥)

جدول(٩): تحليل التباين (ANOVA) أثر الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	3.183	1	3.183	25.32	.000[b]
Residual	15.586	124	0.126	-	
Total	18.769	125	-	-	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

الاستنتاجات والتوصيات

ا-الاستنتاجات

أظهرت الدراسة بما يتعلق بمستوى الفساد الاداري والمالي وأثره على التنمية الاقتصادية الآتي:

١. أن المتوسط الحسابي الكلي لمتغير الفساد الإداري والمالي بلغ مستوى مرتفع ، وهذا يعني أن الفساد الاداري والمالي موجود بدرجة مرتفعة من وجهة نظر العاملين في القطاع العام في لبنان.
٢. وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة بين الفساد المالي والإداري والتنمية الاقتصادية (أي أنه كلما زاد الفساد الإداري والمالي تراجعت التنمية الاقتصادية) .
٣. وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الفساد المالي والإداري والتنمية الاقتصادية.
٤. أن الفساد الاداري والمالي ظاهرة موجود في لبنان منذ ما قبل تشكيل دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ وبعد مرحلة الانتداب الفرنسي وما رافقها من فرز طائفي ومذهبي وانتشار الرشاوى والمحسوبيات .
٥. الفساد أدى إلى تكديس الثروات بأيدي أصحاب النفوذ والسلطةعلى حساب تهميش بقية أفراد المجتمع االبناني، مما زاد من مستوى الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الثروة و الدخل بين أفراد المجتمع.
٦. إن الفساد معٍّوق رئيسي للتنمية في لبنان بسبب انعكاسات السلبية على إيرادات الدولة ومعدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال انعكاس الرشوة على الكلفة الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات بما يرفع من تكلفتها وضعف مردوها
٧. ضعف القوانين الرادعة وإهمال تقارير أجهزة الرقابة الادارية والمالية(التفتيش المركزي، ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية) من حيث المتابعة ومستلزمات التنفيذ للأنظمة والقوانين المرعية الإجراء في ظل عدم وجود عدد كافٍ من القضاة المتخصصين .
٨. عدم تكامل بين المؤسسات اللبنانية نتيجة الحرب الاهلية(عام ١٩٧٥) حيث تم استغلالها من قبل الفاسدين لنهب الثروات وضعف دور ونشاط منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية في محاربة الفاسدين.

ب- التوصيات

١. وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد في مختلف المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي من شأنها أن تقلل أو تمنع انتشار الفساد الإداري والمالي.
٢. الإسراع في تنفيذ قانون رفع السرية المصرفية عن كل من تعاطى في الشأن العام عبر التدقيق الجنائي لإدانة ومحاسبة المخالفين والفاسدين ومحاسبتهم بغض النظرعن مواقعهم الوظيفية أو انتماءاتهم الطائفية والحزبية.
٣. اقرار قوانين تتعلق بالشراء العام وأنظمة للمناقصات الإلكترونية والموازنات الرقمية لإدارة التحويلات النقدية المشروطة بهدف القضاء على البيروقراطية والروتين الإداري ومن أجل منع وتقليل مظاهر الفساد على نحو يتسم بالأمان والكفاءة .
٤. تفعيل أجهزة الرقابة الادارية والمالية وعدم التدخل السياسي بعملها ودعمها بالموارد البشرية المتخصصة والتقنيات الحديثة .
٥. تحديث القوانين والانظمة والتشريعات المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمالي والمساءلة وتبسيط إجراءات المعاملات واختصارها وإعلانها ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة
٦. تقييم الاداء بشكل مستمر ودوري لكل الموظفين وخصوصا في ما يتعلق بنزاهتها بمبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب من حيث الكفاءة والمهارة.
٧. العمل على إقرار قانون استقلالية القضاء للتحقيق والحكم بقضايا الفساد الاداري والمالي عبر قضاة متخصصين.
٨. زيادة الأجور والرواتب للعاملين في الدولة خاصة الكوادر الكفوءة والمنتجة لضمان توفير الحد الأدنى من الرفاهية التي تمنعهم من الانجرار في ظاهرة الفساد المالي والإداري .

قائمة المراجع

المراجع العربية:

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. (١٩٩٤)."لسان العرب"، الطبعة الثانية . بيروت، لبنان: دار صادر.

آدم نوح علي معابدة، مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢، المجلد ٢١، (دمشق، جامعة دمشق) ٢٠٠٥.ص ٤١٣.

البديري اسماعيل.(٢٠٠٨). الفساد الاداري والاقتصادي أسبابه وآثاره وعلاجه مقدم الى المؤتمر القانوني في كربلاء .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري، مكتب السياسات الإنمائية، ١٩٩٨ ، ص ٠٢.

تركي، عز الدين بن، وشرفي، منصف،٢٠١٢ " الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته إشارة لتجارب بعض الدول "الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير.

الثقافة لمنشر والتوزيع .

حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط٢ ،عمان، .٥٤ص، ٢٠٠٠

حسنين المحمدي بوادي" الفساد الإداري لغة المصالح، القاهرة، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٨، ص ١٤.

حسين، سمر عادل،٢٠١٤، " الفساد الاداري : أسبابه، اثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته "مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات العدد ٧.

داغر، محمد ، علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية، لموظفي الحكومة ومنظماتها :حالة دراسية من دولة عربية، ط١، (أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ٢٠٠١، ص ٢٠٣ .

رشيد، إنصاف، رافعة إبراهيم، عدنان سالم ٢٠١٢). م(. بعنوان "فاعلية نظام الرقابة المالية واثره على الفساد المالي في العراق: دراسة تطبيقية على جامعة الموصل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، مج(٤) .ع (٨) . ص ص ٣١٧ -٣٤٦.

سالم سليمان؛ خضر عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري : دراسة في جدلية العلاقة، دراسات بيت الحكمة، العدد ٢٠ ، (بغداد، بيت الحكمة)، ٢٠١٢، ص٧.

السبيعي، فارس بن علوش بن بادي ,٢٠١٠," دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية " ,جامعة نايف العربية للعلوم , كلية الدراسات العليا.

سعيد يوسف كلاب؛ وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، ورقة مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ، (القاهرة، الجهاز المركزي للمحاسبات)، ٢٠٠٩، ص٣.

سليمان، محمود ، الفساد: الواقع والدوافع والانعكاسات السلبية، مجلة الفكر، العدد ٥٤، (الشارقة: مركز بحوث الشرطة الشارقة) ، ٢٠٠٥، ص ١٤٨.

الشريف، طلال بن مسلط ، (٢٠٠٤)، " ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية" مجلة جامعة عبد الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد (١٨) ،العدد (٢)،ص ص ٣١- ٥٦.

الطراونة، رشا نايل حامد، ٢٠٠٨م. أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الاردنية في الوزارات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة: عمان .

عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٤، ص ٩٥.

عاشور، أحمد صقر.(٢٠٠٩). قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، بيروت، لبنان .
عبد الفضيل، محمود ، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٤، ص ص ٣٤-٣٥.
عبد الله، أسامة إبراهيم ،٢٠١٠ ،"الفساد الإداري والمالي الاشكالية وطرق معالجته"، العراق.
عجمية، محمد عبد العزيز.(٢٠٠٨). التنمية الإقتصادية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مطبعة البحيرة، ص ٨١-٨٦.
العربي، ونجا عبد الوهاب، " الفساد في المنطقة العربية "، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٨ - ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥.
فيتو تانزي، الفساد والأنشطة الحكومية والأسواق، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٤، المجلد ٣٢، واشنطن، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٠، ص ٢.
معابرة , محمود محمد، ٢٠١١، " الفساد االداري وعالجو في الشريعة الاسلامية " . الطبعة الاولى , دار
ناصر الأغا: الترهل والفساد الإداري بمؤسسات الدولة بموقع إدارة الموارد البشرية العربية ٢٠٠٦.
نقماري سفيان : الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي . الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري و المالي.جامعة بسكرة يومي ٦-٧ أيار ٢٠١٢ .ص٤,
الهيجان، عبد الرحمن ، استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٢٣، المجلد١٢، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية)، ١٩٩٧، ص،٢٩٠.
وليد عبد الرحمن خالد الفرا ، كتاب تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS ، إدارة البرامج والشؤون الخارجية الندوة العالمية للشباب، الجزائر، ٢٠٠٩ .
ياسر خالد بركات الوائلي: الفساد الإداري مفهومه وأسبابه ومظاهرة مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد، شبكة النبأ ، العدد ٨٠، ٢٠٠٩.

المراجع الأجنبية:

Dessler ,Gary (2000) ," Human Resources Management ", 8th ed ,Prentice – Hall/Inc, New Jersey.
Corruption Around the World, IMF Working Paper, Washington, 1998, p 8.
Dancy, C. P., & Reidy, j .(2017).Statistics Without Maths for Psychology, (7th. Edition).Hardow:Pearson,Prentice Hall.
Mathis ,Robert L. & Jackson ,John H,(2012) ,"Human Resources Management" , 13th ed , South-Western .
Sekaran, U., (2009)," Research methods for business Hoboken", NJ: John Wiley & Sons.
Vian, T. (2007). Review of Corruption in The Health Sector: Theory Methods and Interventions .
http://www.annabaa.org/list/send/share.htm
http://www.arabhım.com/modules/news/article.
http://www1.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/corruption/cor02.htm
https://www.al-binaa.com/archives/article.
info@transparency-lebanon.org.